

العنوان:

طوق الخطاب : دراسة في ظاهرية ابن حزم

المصدر:

المجلة الثقافية

الناشر:

الجامعة الأردنية

المؤلف الرئيسي:

الديري، علي أحمد علي

مؤلفين آخرين:

الزعبي، زياد سلامة الصالح(عارض)

المجلد/العدد:

ع 71

محكمة:

لا

التاريخ الميلادي:

2008

الصفحات:

156 - 157

رقم MD:

133329

نوع المحتوى:

عروض كتب

قواعد المعلومات:

AraBase

مواضيع:

الفلسفة الإسلامية، عرض وتحليل الكتب، كتاب طوق الحمامة، المذهب الظاهري، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، ت. 456 هـ. ، علم الدلالات، الفلسفة اليونانية، القياس، نظرية المعرفة الظاهرية، المعرفة، اللغة العربية، الخطاب العربي، النقد الأدبي

رابط:

<http://search.mandumah.com/Record/133329>

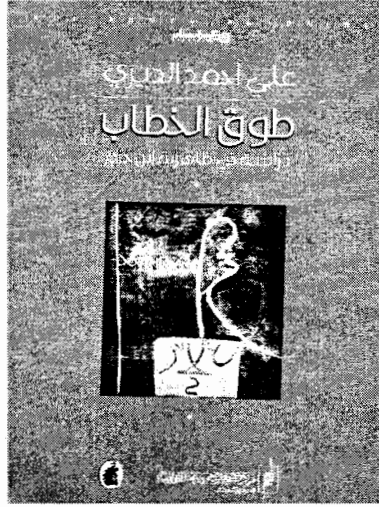
للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الديري، علي أحمد علي، و الزعبي، زياد سلامة الصالح. (2008). طوق الخطاب: دراسة في ظاهرية ابن حزم. المجلة الثقافية، ع 71، 156 - 157. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/133329>

إسلوب MLA

الديري، علي أحمد علي، و زياد سلامة الصالح الزعبي. "طوق الخطاب: دراسة في ظاهرية ابن حزم." المجلة الثقافية ع 71 (2008): 156 - 157. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/133329>



# طوق الخطاب دراسة في ظاهرية ابن حزم

تأليف: علي أحمد الديري

الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، (248 صفحة)

## مراجعة: زياد الزعبي

يستدعي عنوان هذا الكتاب «طوق الخطاب» على نحو تلقائي ذلك العنوان الأكثر شهرة: «طوق الحمامة»، ويظهر أنه منبثق منه، وبخاصة لأن الأمر يتعلق بابن حزم، الفقيه الذي اكتملت لديه أسس المذهب الظاهري النظرية والتطبيقية معاً. والحقيقة أن مؤلف الكتاب علي أحمد الديري يبادر إلى معالجة قضية التعالق بين عنوان كتابه «طوق الخطاب» وكتاب ابن حزم «طوق الحمامة» معالجة لغوية دلالية تجلي عناصر الالتقاء والاختلاف بين «الطوق» في صورته الجمالية، و«الطوق» في دلالاته على الثبوت والتقييد، و«الطوق» بمعنى القدرة. وهذه الدلالات الثلاث التي تقدمها المعطيات المعجمية تمثل محوراً دارت عليه فصول الكتاب الأربعة: نظرية المعرفة الظاهرية، وفهم ابن حزم للظاهرة اللغوية، والظاهرية ومشكلة الفهم، وقوانين الظهور (قوانين تفسير الخطاب).

يبرره: فقد ضرب المؤلف صفحاً عن تناول المرجعيات الأولى التي اعتمد عليها ابن حزم بصورة جذرية، وهي المصادر الفلسفية اليونانية وتجلياتها العربية كما ظهرت عند الفارابي وإخوان الصفا وابن سينا بخاصة، كما ترك الوقوف على الدراسات السابقة التي عالجت موضوع بحثه. لكن الإحالات إلى الفلاسفة اليونانيين

أدار المؤلف بحثه على كتاب ابن حزم الإحكام في أصول الأحكام على نحو يجعل القارئ يشعر بأن الكاتب لا ينصرف عنه إلى غيره؛ مما قد يخلق لديه إحساساً بأنه يعرض الكتاب عرضاً نقدياً تفصيلياً يتبع فيه قضاياها بوصفها مبادئ وعناصر تأسيسية تأسيسية للمذهب الظاهري، وأن ابن حزم هو موجودها. ولهذا الإحساس ما

والمسلمين لا تدفع بهذا الإحساس، إذ لم يظهر أي كتاب من «الأورغانون» الأرسطي في قائمة المصادر والمراجع، والأغرب من ذلك هو عدم ظهور أي مصدر من مصادر الفلسفة الإسلامية، وإنما جاءت كل الإحالات التي وردت في متن الكتاب على الفلاسفة منقولة عن مصادر حديثة، وهو أمر غير مبرر، خاصة وأتينا نقف أمام باحث جاد يمتلك قدرات وأدوات متميزة.

يفضي غياب القراءة الاستقرائية المقارنة إلى تشكل تصور غير صحيح فيما يتعلق بالأفكار والتصورات النظرية التي يطرحها ابن حزم حول مذهبه. وتمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى الفصل الثاني الذي درس فيه «فهم ابن حزم الظاهرة اللغوية»، فنجده وقد أغفل الوقوف على المصادر الفلسفية واللغوية والأدبية التي عالجت هذه الظاهرة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجاحظ، على سبيل المثال، كان قد وقف في غير موطن من كتاب البيان والتبيين وكتاب الحيوان على مجمل القضايا التي عالجها الديري في هذا الفصل، ولو أن الأخير وقف على تصورات الجاحظ لأغنى قراءته وعمقتها. لكنه يبدو وأنه قد أخذ بما قرره ابن حزم من أن «الخطاب لا يفهم منه إلا ما قضى لفظه».

عالج الكتاب في الفصل الأول تلك الأسس التي تقوم عليها نظرية المعرفة الظاهرية، وأهمها استناد هذه النظرية إلى مبدأ «اليقين» أو «المعرفة اليقينية» التي يرى ابن حزم أن العقل يتوصل إليها من خلال الحسيات وبدهيات العقل. وهنا نجد ابن حزم يرفض ما سماه أدوات المعرفة الظنية مثل: القياس، والإجماع والاحتياط. وهو بهذا الطرح يضع «الظاهرية» في موقع النقيض من المذاهب الأخرى عند الشيعة وأهل السنة، وهو يعتقد بأن كل شيء موجود في القرآن ولا يحتاج إلى تأويل، «لأن الخطاب لا يفهم منه إلا ما قضى لفظه».

أما الفصل الثاني، فقد بحث في «فهم ابن حزم الظاهرة اللغوية»، وعرض التصورات النظرية المتعلقة بأصل اللغة، ومكوناتها، واللغة والمعنى، واللغة والفكر، وهو ينطلق في قراءته لهذه العناصر جميعاً من مقولة «لا يمكن التصرف في العلوم إلا من خلال اللغة التي تعرف بها حقائق الموجودات الذهنية والخارجية». ويمثل هذا

الفصل عنصراً محورياً في نظرية المعرفة الظاهرية لارتباطها بمدخل تحليل الخطاب وقراءتها وفقاً لمبادئ المذهب الظاهري الذي لا يفادى النص؛ لاعتقاده باكتفائه بذاته وعدم حاجته إلى ما يقع خارجه. وهذا ما دفع ابن حزم إلى التركيز على البنية اللغوية والبيان ووجوهه وإشكالياته.

في الفصل الثالث، يتناول الكاتب «الظاهرية ومشكلة الفهم»، وهي مسألة تتعلق بالخلاف بين الظاهرية وأصحاب القياس. فبينما تؤسس الظاهرية عملية الفهم على المعرفة اليقينية، يعتمد أهل القياس إلى تأسيسها على المعرفة الظنية التي لا يقبلها ابن حزم؛ لأنه ينطلق من القاعدة التي تقول: «كل نص لا يعطيك إلا ما فيه... وكل قضية لا تعطيك إلا ما فيها»، وهو تصور يجعل مشكلة المعنى مشكلة متعلقة بالمتلقي الذي يترتب عليه أن يفهم النص. ولا شك في أن هذه مسألة تظل مهمة في سياق الدراسات المعاصرة التي تدور في مدار نظرية التلقي المعاصرة، والتي يمكن أن تجد في التراث إثراء حقيقياً لها ينبثق من سلسلة من التصورات النظرية التي لا تتوقف عند حدود القراءات الأدبية التأويلية، وإنما تفتح على النصوص الدينية وكيفية قراءاتها استناداً إلى «كيفياتها»، أي ملفوظاتها وأبنياتها وتراكيبها وسياقاتها ومدلولاتها كما هي الحال عند الظاهرية.

أما الفصل الأخير من الكتاب، فيعالج موضوع «قوانين الظهور: قوانين تفسير الخطاب»، وهو في مجمله تطبيق للتصورات النظرية في الفصول السابقة، إذ يستند تفسير الخطاب، وفق ابن حزم، على المعرفة اليقينية، واللغة والفهم، وترتبط كل عمليات التفسير بقوانين الظهور الذي يشكل محور القراءة الظاهرية للنصوص.

وأخيراً، يظل هذا الكتاب، على الرغم من الملاحظات السابقة، يمثل نمطاً متميزاً من البحث في موضوعه، ومنهجه، ولغته، ومستواه الفكري؛ فهو يعالج موضوعاً فكرياً دينياً يستند إلى مرجعيات فلسفية ولغوية، وينهض على منهج علمي في القراءة والتحليل، ويتمسك بلغة اصطلاحية منبثقة من موضوعه ومتسقة معه على نحو يجعل من هذا الكتاب نصاً متماسكاً في رؤاه وبنيتة ولغته، وهي الأمور التي تفتقر إليها الكثير من الدراسات الراهنة.